

الاحتمالين فنقول اذا لم يكن للميت وارث الا هذا  
 الحمل وقتت التركة الى انفصاله وان كان له وارث  
 غيره فقبل يوقف جميع المال والمشهور الصحيح انه لا  
 يوقف الجميع بل ينظر الى الوارث الموجود ظاهرا فمن  
 كان يجبه الحمل فلا يدفع اليه شيء بان خلف الميت  
 زوجته حاملا واخا فلا يعط الاخ شيئا لاحتمال ان  
 الحمل ذكرا ومن لا يجبه الحمل وله فرض معتد لا يتغير  
 دفع اليه وان كان ينقصه نقصناه وان امكن القول  
 به دفع اليه عابلا كما قال المصنف بيبر على اليقين والقل  
 مثال له زوجة حامل وابوان لهما من عابلا ولهما سلك  
 عابلان لاحتمال ان الحمل بنتان وان لم يكن للميت وارث  
 نصيب معتد كالاولاد فقد اختلفوا في ان الحمل هاله  
 غاية مضبوطة فالله الذي قاله الشيخ ابو حامد  
 وسائر العراقيين والفقهاء والصيدلاني والقاضي  
 انه لا ضبط له ومنهم من قال ارض الحمل اربعة وبه قال  
 ابن بك والغزالي وجعله الفرضيون قياس قول الشافعي  
 في نتيجه مثل ذلك في الوجود فاكثرا وجد اربعة وهو  
 مشكل فانه قد وجد خمسة في بطن علمنا نقل عن شافعي  
 في اولاد شيخه الذي دخل عليه باليمن ليقرأ عليه  
 باليمن ليقرأ عليه الحديث وقد وجد وليس اثني  
 عشر ولدا علمنا نقل عن ابن المزيان فاذا قلنا

لا عمل المستأجر من سبعة وعشرين يوما وتقسيم

بالمذهب

بالمذهب الاول فلو خلف ابنا وزوجة حاملا لم يدفع  
 للابن شيئا وعلى القول الاخر له الحصة على تقدير الحمل  
 اربعة ذكورا فعليه ان هل للابن صرف اليهم صحتهم  
 ان يتصرفوا فيها فيه وجهان اصحهما نعم والا  
 لتعطت الحقوق ولا فائده والثاني المنع وبه قال الفقهاء  
 فانه قد يهلك الموقوف للحمل فيحتاج الى الاسترداد  
 والحكم وان كان يمل امر الاطفال فلا يمل امر الامه فلا  
 تصح هذه الفسمة وهذا الخلاف يجري في كل وارث  
 يتقنا ميراثه مع وجود الحمل واعطناه اباه من جهة  
 اولم اواب او سواهما الحال الثاني بعد الانفصال وانما  
 يرت الحمل بشرط ان احدهما ان يعلم بوجوده عند  
 الموت وان كان الحمل من ميت وانفصل ما بين الستة  
 اشهر واربع سنين وورثه لانه يلحقه نسبه وان  
 كان من غيره فان لم يكن تحت روح ولا سيد يطاوها  
 فهو كما كان منه كما ذكرناه وان كانت موطوءة فان ولدت  
 قبل تمام ستة اشهر من حين الموت فقد علم وجوده  
 حينئذ فيرثه او ستة اشهر بحيث لا يمكن حدوثه  
 بعد الموت فيرثه وان ولدت لاكثر من ذلك لم يرت  
 لاحتمال حدوثه بعد الموت الا ان يعترف الورثة  
 بوجوده عند الموت الشرط الثاني ان ينفصل حيا  
 عنه انفصال ميتا ولو بوجوبه جان لم يرت وكان كالعلم